

بسم الله الرحمن الرحيم

اكاديمية المنهل للعلوم

ادارة الائتمان والمخاطر

الفصل الدراسي الثامن تخصص المصارف

مفردات المقرر

- ❖ ➤ تعريف ومفهوم الائتمان المصرفي.
- تعريف السياسة الائتمانية واهدافها.
- مكونات السياسة الائتمانية.
- المخاطر الائتمانية وانواعها.
- خطوات ادارة الائتمان المصرفي وشروطه.
- بازل 1 , بازل 2 وتحديات البنوك الاسلامية.

قائمة المراجع

- ❖ محمد فتحي . البنوك والتمويل . المكتبة الوطنية عمان .
2008.
- ❖ زياد العلي . دليل التمويل للمشروعات الصغيرة . الدار
الجامعية القاهرة . 2000.
- ❖ محمد عثمان اسماعيل . قياس مخاطر الائتمان . دار النهضة
العربية . القاهرة . 1990.
- ❖ مروان عوض . مخاطر التمويل النظرية والتطبيق . معهد
الدراسات العربية المصرفية . عمان . 1988.
- ❖ منير ابراهيم هندي . ادوات الاستثمار في سوق رأس المال .
الاوراق المالية وصناديق الاستثمار . منشورات المعهد العربي
للدراستات المالية والمصرفية . 1993.
- ❖ مني قاسم . صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين . الدار
المصرية اللبنانية . القاهرة . 1995.
- ❖ مروان عوض . العملات الاجنبية . النظرية والتطبيق . معهد
الدراسات العربية المصرفية . عمان . 1988.
- ❖ دريد كامل . الاستثمار والتمويل . المكتبة الوطنية عمان .

مفهوم الائتمان المصرفي

هي القروض بانواعها المختلفة طويلة او قصيرة الاجل والتي يمنحها البنك للعملاء مقابل الفائدة.

مفهوم السياسة الائتمانية:

هي السياسة التي ترسمها الادارة العليا (مجلس الادارة) في البنك والتي يتحدد فيها مجالات استخدام الاموال واهم القواعد لمنح الائتمان .

اهداف السياسة الائتمانية:

تسعى السياسة الائتمانية الي تحقيق الاهداف الاتية :

- ✓ سلامة القروض التي يمنحها المصرف.
- ✓ تحقيق عوائد مرضية وتنمية أنشطة المصرف.
- ✓ تحقيق الرقابة المستمرة علي عملية الاقراض في كل المراحل.

مكونات السياسة الائتمانية:

- ✓ الالتزام بالقيود القانونية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي والائتمان .
- ✓ بناء محافظ ائتمانية بعيدة عن التركزات لتخفيض مخاطر الخسائر المحتملة .

تحديد المستويات الادارية في اتخاذ قرار منح الائتمان لسرعة الفصل ✓
في الطلبات.

تحديد اساليب تسعير القروض ووضع جداول محددة للفائدة. ✓

تحديد الضمانات العينية وحجمها. ✓

مدة القرض والسيولة وجدولة عملية السداد. ✓

تحديد واجبات مسئولي القروض حسب كفاءتهم وخبرتهم لاتخاذ ✓
القرارات السليمة.

انواع المخاطر المصرفية:

اولا: المخاطر النظامية:

هي مخاطر تتعرض لها كل القروض بغض النظر عن نوع وحجم القرض
وهي:

مخاطر التضخم , مخاطر اسعار الفائدة , مخاطر الكساد
ومخاطر السوق عامة.

ثانيا: المخاطر اللانظامية:

هي مخاطر تنتج من اسباب تتعلق بالمقترض بصورة مباشرة تؤثر سلبا علي
قدرته في سداد القرض وهي:

تدني الكفاءة الادارية للمؤسسة , تدهور المنتجات وتناقص الطلب و تغير الاذواق.

شروط الائتمان (الشروط الست للمقترض):

لدراسة وتحليل الجدارة الائتمانية للمقترض يجب تحديد الصفات الاتية:

الشخصية وصفاتها , القدرة القانونية في توقيع الائتمان , النقد والسيولة من خلال قدرة المقترض علي توليد السيولة من القرض للسداد , الضمانات وحجمها , اوضاع وحالة الصناعة التي سيخدمها القرض , الرقابة والسيطرة بتحديد قابلية القرض للتأثر بالتغيرات القانونية والتشريعات.

المخاطر في البنوك الاسلامية:

تواجه البنوك الاسلامية المخاطر المصرفية من خلال الاتي:

1 - اتباع سياسة التنويع:

وتعني التنويع في نشاط البنك من النواحي التالية: تغطية مناطق جغرافية مختلفة، التعامل مع قطاعات اقتصادية عدة، استخدام صيغ مختلفة و تنويع العملاء...الخ.

2 - إشاعة ثقافة إدارة المخاطر على مستوى البنوك الإسلامية:

وذلك عن طريق توعية كل الأطراف الفاعلة في البنك بأهمية إدارة المخاطر في استمرارية البنك. ومن متطلبات هذه الإدارة نذكر: تكوين نظام معلومات فعال لإدارة المخاطر، تشكيل إدارة متخصصة في الجانب القانوني، تشكيل إدارة فنية للمخاطر.

3 - تكوين مخصصات كافية لمواجهة الأخطار المحتملة:

وذلك باقتطاع نسب كافية من الأرباح لتدعيم المركز المالي للبنك، ولكن يجب التفريق ما بين الحصة من الربح العائدة للبنك وللمودعين.

4 - الضمانات والرهن:

تلجأ البنوك الإسلامية إلى طلب الضمانات لحماية أموالها، ولكن وجود موانع شرعية يجعل استخدامها محصورا في مجالات معينة. و لهذا فهي ملزمة بحسن اختيار الضمانات من حيث قيمتها ومدى إمكانية تسيلها، بما يكفل الحفاظ على أموالها.

5 - الالتزام بمعايير الرقابة الدولية:

لا يوجد ما يمنع البنوك الإسلامية من الخضوع لمعايير الرقابة ذات الصبغة العالمية والمتجسدة في اتفاقية بازل I و II , وتعرض البنوك

الإسلامية لمخاطر متعددة، وتستعمل وسائل متنوعة للتخفيف منها، و تصادفها مشاكل وعوائق خاصة عند تطبيق معايير الرقابة الدولية، سواء ما تعلق باتفاقية بازل I أو بازل II .

طبيعة السوق المالي الإسلامي والتحديات التي تواجهها

المقصود بقيام سوق مالي إسلامي هو قيام سوق متفقة ومراعية لأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بنوعية المتعاملين في السوق والأدوات المالية المتداولة فيه وأساليب التعامل في إطاره. وتتميز السوق المالي الإسلامي عن السوق المالي التقليدي بجوانب عدة هي:

أ- من حيث المتعاملين في السوق : إذ يضم السوق المالي السماسرة والشركات (شركات الاكتتاب والتغطية والمقاصة وغيرها) والتي تتعامل في الأوراق المالية الجائزة شرعاً. وهذا لا يمنع من دخول الشركات والمؤسسات التقليدية في التعامل ضمن هذه السوق ولكن في نطاق المعاملات التي تجيزها الشريعة الإسلامية.

ب- من حيث الأوراق المالية المتداولة في السوق : يتم تداول أنواع عديدة من الأوراق المالية في السوق المالي الإسلامي، ومن أبرزها الأسهم بحسب الضوابط، فكل أسهم الشركات أيا كان نوع نشاطها يمكن قبولها في السوق المالي الإسلامي ما عدا الأسهم الصادرة عن شركات تتعامل بالمحرمات أو بأساليب محرمة شرعاً، ولا يجوز إصدار أسهم ممتازة لها خصائص مالية تؤدي إلى ضمان رأس مالها أو ضمان قدر من الربح وإضافة إلى الأسهم، هناك صكوك الاستثمار

الشرعية بأنواعها كصكوك الإجارة وصكوك المشاركة وصكوك المضاربة وصكوك السلم وصكوك المرابحة وصكوك الاستصناع.

ج- من حيث أساليب التعامل : يتم التعامل في السوق المالي الإسلامي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، ومن ثم يتم الالتزام في إصدار الأوراق المالية بالإحكام المنظمة للعقود الشرعية المؤسسة عليها مثل عقد المرابحة والمشاركة والمضاربة . كذلك يتم الالتزام في تداولها بالأحكام والقيم الإسلامية وبصور البيع المقبولة شرعا ومن ثم لا وجود في هذا السوق للتعامل بالمشتقات ولا بالمستقبليات ، فكل صور التعامل التي تجري في السوق التقليدية التي لا تجيزها الشريعة الإسلامية لا يتم التعامل بها مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزام بالقيم الإسلامية مثل الصدق والأمانة وعدم الغش والتدليس.

وبالرغم من أهمية وضرورة وجود سوق مالي إسلامي وكذلك حاجة المصارف الإسلامية لها، فإن هذا الاهتمام لم يترجم حتى الآن إلى منهج علمي وعملي يتناسب وأهميتها ، فالسوق المالية الإسلامية تواجه تحديات كثيرة ابتداءً بجوانبها التنظيمية والإدارية والجغرافية والشرعية، وكذلك توضيح منهجية وإجراءات التعامل فيها، وأيضا من حيث تنمية القدرة على التنافس ومواجهة الأزمات المالية ، ولعل من أهم التحديات التي تواجه عمل السوق المالية الإسلامية هي: الحاجة إلى تطوير منتجاتها وكذلك الحاجة إلى الاندماج لتشكيل كيان مصرفي قادر على المنافسة وتقليل تكلفة الخدمات. ومن المفيد الإشارة هنا أن الأسواق المالية العربية تستطيع الاستفادة من

السوق المالية الإسلامية خاصة فيما يتعلق بحماية صغار المتعاملين وقواعد الشفافية والإفصاح.

مما سبق، يتضح لنا أن السوق المالية الإسلامية بما تشتمل عليه من أدوات مالية إسلامية لا زالت بحاجة إلى الابتكار والإبداع من أجل أن تقوم بالدور الاقتصادي المؤمل منها. والذي يمكن أن يسهم في تخفيف التبعية الاقتصادية للأسواق المالية في الدول الغر

شروط إقامة سوق مالية إسلامية وضوابطها الشرعية والقانونية
ومؤشرات كفاءتها

شروط إنشاء السوق المالية الإسلامية.

هناك مجموعة من الشروط التي تضبط العمل في السوق المالية من أجل تحقيق أهداف الأسواق المالية الإسلامية منها:

• أن تكون الشريعة الإسلامية مصدر القوانين و اللوائح التنظيمية التي تنظم و تدير نشاط الأسواق الثانوية و تراقبها و تفرض الأحكام التأديبية اللازمة مع الاستفادة ببعض القوانين و اللوائح المنظمة لبعض الدول إذا تم التأكد من عدم تعارضها مع قواعد الشريعة الإسلامية.

• الإلتزام بمبدأ حرية الدخول إلى السوق وحرية المعاملات فيها وهو مبدأ إسلامي قديم معروف بالنسبة لأسواق السلع، وعلى ذلك لا يصح فرض أية قيود تمنع حق ممارسة أعمال السمسرة أو البيع أو الشراء

في السوق لأن هذا المبدأ يمنع قيام الاحتكارات والتكتلات وهو ما يؤدي إلى قيام المنافسة الحرة التي تعمل على إزالة الفجوة بين أسعار التبادل و القيم الحقيقية للأوراق المالية.

- منع تداول أية أوراق مالية إلا بعد التأكد من خلوها من الربا و أنها لا تستخدم في تمويل مشروعات محرمة أو ضارة بالمسلمين و الناس.
- وجود قواعد و لوائح تنظيمية كفيلة بتحقيق سلامة معاملات التداول المالي من الجهالة و الغش و الغبن و الغدر و حماية السوق من المضاربة السعرية غير الشرعية.
- شيوع الصدق و الشفافية و الأمانة في المعاملات المالية, و تقديم البيانات و المعلومات الصحيحة حول العقود و الصفقات و ظروف المختلفة للسوق المالي.
- منع التعامل الصوري و المضاربة على ارتفاع الأسعار و كذلك منع البيع الإئتماني.

إن التصور الإسلامي لأسواق رأس المال بهذه الشروط السابقة يحول دون استفادة أي طرف متعامل من المعلومات بشكل لا يتيسر لغيره، و يمنع الإحتكار و الغش و الخداع و يحصر التعاملات في المبادلات الحقيقية المنتجة و تنحاز إلى السلوك الرشيد ضد المضاربة ، فهو يهدف لأن يجعل الأسواق المالية عامل استقرار و أداة تنمية و وسيلة لتجميع المدخرات و تمويل المشاريع لا أن يكون السبب وراء عدم استقرار النشاط الإقتصادي و

إحداث الإنهيارات والأزمات المالية. والواقع أن المؤسسات الإسلامية ليست مطالبة فحسب ، شأنها شأن المؤسسات التقليدية ، بأن تتوخى الحيطة فيما يتعلق بمعايير الاستثمار بل إنها يجب عليها أن تتأكد أيضاً من عدم الإخلال في أي وقت من الأوقات بتعهداتها بالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ولذا كان من الضروري القيام بمتابعة مستمرة لضمان الالتزام التام بالشريعة وتحمل مسئولياتها في هذا الصدد ومن هنا تخضع المؤسسات المالية الإسلامية لمراجعة إضافية من جانب هيئة الرقابة الشرعية فضلاً عن المراجعة العادية من جانب مراقبي الحسابات الخارجيين

الضوابط الشرعية والقانونية للسوق المالية الإسلامية .

يجب أن تخضع أعمال الأسواق المالية الإسلامية لمجموعة من الضوابط الشرعية والقانونية حتى تُوثق أكلها ، وحتى تأتي عملياتها وفق أحكام الشرع الحنيف ، ويمكن تقسيم تلك الضوابط إلى قسمين

الضوابط الشرعية :

من أهم الضوابط الشرعية التي يجب أن تحكم السوق المالية الإسلامية :

1- أن تكون لها هيئة شرعية للفتوى والرقابة الشرعية .

2- أن يكون لها جهاز تدقيق شرعي داخلي مهمته متابعة ومطابقة الأعمال والتعاملات الجارية مطابقتها للوائح المنصوص عليها في قانون التأسيس .

3- كما يجب أن لا تقدم أساليب تمويل أو استثمار إلا في المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل: الإجارة المنتهية بالتملك، والصكوك الإسلامية، والمرابحة للآمر بالشراء، والتعامل بالاستصناع والاستصناع الموازي ، وغير ذلك من الأدوات المالية والمنتجات المقبولة شرعا والمتداولة عرفاً .

الضوابط القانونية :

من أهم الضوابط القانونية التي يجب أن تحكم السوق المالية الإسلامية :

1- أخذ الترخيص القانوني من البنك المركزي في نفس البلد .

2- أن تكون لها هيئة رقابة قانونية .

3- كما يجب قانونا أن تحصل السوق المالية الإسلامية على موافقة المصرف المركزي على كل المنتجات المالية والأدوات التي تستخدمها في مجال التمويل أو في مجال التداول والاستثمار ، وأن تسعى جاهدة لشرح أحكام هذه الأدوات وتوضيح أهميتها في مجال التمويل والاستثمار حتى تحصل على إجازتها والترخيص بمزاولةها خاصة أن بعض المصارف المركزية في الدول العربية والإسلامية غير محيطة بأعراف وأساليب التمويل والاستثمار الإسلامية ، ومنها أحكام السواق المالية الإسلامية وعملياتها وتعاملاتها .

4- أن تكون على اتصال دائم بالبنك المركزي التابعة له حتى يبقى على علم بكل التطورات الحاصلة، وحتى لا تتجاوز الصلاحيات والحدود الممنوحة لها قانونا .

وأخيراً, فإن هذه الضوابط الشرعية والقانونية تلعب دوراً كبيراً في تحسين أداء السوق المالي الإسلامي وتكسبه قدرة تنافسية عالية في مواجهة التحدي الذي تفرضه الأسواق المالية العاصرة.

مؤشرات كفاءة السوق المالية الإسلامية.

عُرف السوق الكفاء بأنه السوق الذي يعكس بشكل كامل جميع المعلومات المتاحة، سواء تمثلت تلك المعلومات في القواعد المالية أو في المعلومات التي تبثها وسائل الإعلام أو في السجل التاريخي لأسعار الأسهم في الفترات الماضية، أو غير ذلك من المعلومات التي تؤثر على القيمة السوقية للأسهم نتيجة لقرارات بعض المستثمرين.

إن كفاءة السوق المالية تحددها توافر المعلومات وتوصيلها بسرعة وبأقل التكاليف إلى كافة المتعاملين في السوق بوقت واحد حتى لا يتميز مستثمر عن آخر بمعرفة المعلومات والاستفادة منها بشكل غير عادل، فمن يعلم أولاً يربح أولاً ومن يعلم أخيراً يخسر أولاً

والمفهوم الاسلامي لكفاءة السوق المالية لا يتفق تماماً مع المفهوم الغربي الذي يعطي حافز توقع الربحية العاجلة دوراً حاسماً في عملية تحريك الأموال ذلك لأن المفهوم الاسلامي للكفاءة يأخذ بعين الاعتبار عدة مستويات أو مؤشرات يجب قياسها عند قياس الكفاءة ، ومن خلال هذه المؤشرات يمكن قياس مستوى كفاءة السوق المالية الإسلامية ومدى نجاحها وفعاليتها. حيث أن كفاءة الأسواق المالية الإسلامية ترتبط بمدى قدرتها على تحريك الموارد

المالية وتوجيهها إلى أنشطة استثمارية حقيقية . وهذه المستويات أو المؤشرات هي

المؤشر الأول : المصدقية الشرعية ، وفي هذا الإطار يمكن تطوير مقياس رقمي يعبر عن حجم المخالفات الشرعية الموثقة في قطاعات السوق قياسا إلى حجمها الكلي في فترة زمنية محددة .

المؤشر الثاني : الكفاءة التجارية ، بحيث يقاس فيها ربحية قطاعات السوق المالية الإسلامية.

المؤشر الثالث : الكفاءة الاقتصادية ؛ بحيث يعد مقياس يقاس فيه أثر ما تم في السوق على الانتاج والدخل القومي والتضخم ، بحيث يتم الأخذ بالاعتبار قيم ومقاصد الاقتصاد الإسلامي والتي منها العدالة في توزيع الثروة.

المؤشر الرابع : الكفاءة المهنية ، وهو مقياس لمدى استجابة أطراف السوق لشروط إنشاء السوق التي تم استعراضها.

ولتتمكن السوق المالية الإسلامية من تحقيق أهدافها الاقتصادية بكفاءة ينبغي أن تتمتع هي نفسها بالكفاءة، بمعنى أن تعكس أسعار الأدوات المالية المتداولة فيها كل المعلومات المتاحة والمتعلقة بهذه الأدوات، ففي السوق الكفاء تعتبر الأسعار مؤشرا أو مقياسا دقيقا للقيمة، حيث تتغير هذه الأسعار بسرعة نتيجة لأية معلومات جديدة، وعليه يمكن الإطمئنان إلى أن الأسعار سوف تؤدي إلى تحقيق التوزيع الكفاء للموارد الاقتصادية وضمان عدم استغلال طرف لطرف آخر

وفي النظرية المالية التقليدية، يتحقق التخصيص الكفاء للموارد المالية المتاحة بتحقيق سمتان أساسيتان تعدان بمثابة مطلبان أساسيان لتحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية هما: كفاءة التسعير وكفاءة التشغيل ، إلا أن كفاءة السوق المالية الإسلامية، نظرا لخصوصيتها الشرعية، يتوجب عليها تحقيق نوع ثالث من الكفاءة يمكن أن يُطلق عليها اسم " الكفاءة الشرعية" وهو ما نقدمه ضمن النقاط التالية :

- كفاءة التسعير "الكفاءة الخارجية" : يقصد بها سرعة وصول المعلومات الجديدة إلى المتعاملين في السوق دون فاصل زمني كبير، وبدون أن يتكبدوا في سبيلها تكاليف باهظة مما يجعل أسعار الأسهم مرآة تعكس كافة المعلومات المتاحة، والفرصة متاحة لجميع المستثمرين للحصول على تلك المعلومات ونفس مستوى الأرباح، إلا أنه يمكن لعدد قليل من المستثمرين تحقيق أرباح غير عادية ويتوقف ذلك على مدى تحليل المعلومات، غير أنه في ظل السوق الكفوءة لا يمكن لعدد كبير من المتعاملين أن يحصلوا على الدوام على تلك المعلومات ويحققوا بها أرباحا غير عادية على حساب المستثمرين الآخرين لأن أي وسيلة للكسب المميز في أي مجال من مجالات الحياة تدمر نفسها بمجرد أن تصبح معروفة لعدد كبير من المتعاملين .

- كفاءة التشغيل "الكفاءة الداخلية" : ويقصد بها قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب دون أن يتحمل المتعاملون فيه تكلفة عالية للسمسرة ودون أن يتاح للتجار والمتخصصين (صناع السوق) فرصة تحقيق مدى أو هامش ربح مغال فيه، وتعتمد كفاءة التسعير إلى حد كبير على كفاءة

التشغيل، والتي تعني أن تعكس قيمة الورقة المالية المعلومات الواردة إلى السوق على أن تكون التكاليف التي يتكبدها المستثمرين لإتمام الصفقة عند حدها الأدنى مما يشجعهم على بذل الجهد للحصول على المعلومات الجديدة وتحليلها مهما كان حجم التأثير الذي تحدثه تلك المعلومات على السعر الذي تباع به الورقة المالية.

- الكفاءة الشرعية ويقصد بها قدرة السوق على التزام قواعد الشريعة الإسلامية دون تعقيد المعاملات على المتعاملين فيها، وتقاس درجة الكفاءة الشرعية مثلا بعدد المخالفات التي وقعت، ومدى سرعة اكتشافها، وما هي الإجراءات التي اتخذت تجاه مرتكبيها أو المتسببين في حدوثها، بالإضافة إلى دراسة منحى تزايد أو انخفاض هذه المخالفات.

إن كفاءة السوق المالية الإسلامية وعدالتها شرط ضروري لقيام السوق بالدور المتوقع منها في مساندة الاقتصاد الحقيقي، وعند عدم تحقق الكفاءة في السوق سيؤدي ذلك إلى حدوث العكس، أي قيام الاقتصاد الحقيقي بتعويض خسائر هذه السوق. وإن تحقق الكفاءة في السوق المالية الإسلامية متوقف على تحقق الشروط المذكورة سابقا. وخير دليل على ما نقول هي أوضاع الأسواق المالية العربية التي تعاني أغلبها من ضعف كفاءة أسواقها، حيث أثبتت الدراسات أن بعض دول الفئاض كسوق الأسهم السعودي حقق نسبة أداء ضعيفة جعلته أقل نموا بكثير عن نمو الاقتصاد السعودي، ليصبح في النهاية عبئا على الاقتصاد، وواحدا من منافذ تسرب الأموال وعدم توظيفها بما يحقق النمو الاقتصادي

إن وجود أسواق مالية إسلامية ذات كفاءة عالية تمنح مزايا عديدة للاقتصاد والنظام المالي، إذ أنها ستخفض تكاليف التمويل بالملكية والدين، وتوفر السيولة للاستثمارات الجديدة وتخفض من درجة الخطر المالي، وتوفر أدوات مالية شرعية تساعد على تكوين الادخار وتساهم في رفع كفاءة الإدارات باتجاه زيادة الأرباح وتسريع معدلات النمو الاقتص

أهم أدوات السوق المالية الإسلامية وضوابطها الشرعية والتحديات التي

تواجهها

أدوات السوق المالية الإسلامية

لقد أصبح التطوير والابتكار في الأدوات المالية الإسلامية ضرورة حتمية للمصارف الإسلامية، خاصة مع تزايد الطلب على هذه المنتجات في ظل التوجه العالمي المتنامي نحو الاستثمار الأخلاقي المتوافق مع المعاملات الإسلامية التي تستبعد الربا والغرر والتعدي على أموال الناس، حيث تحتاج المصارف الإسلامية دوماً إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مربحة، بالإضافة إلى توفيرها للمرونة المناسبة للاستجابة لمتغيرات البيئة الاقتصادية، ويستدعي ذلك بالضرورة تطوير أدوات مالية إسلامية مستحدثة تضمن لها نصيباً سوقياً يساعدها على الاستمرار بفعالية. كما أن توفر سوق مالية إسلامية متطورة يتطلب وجود مصارف إسلامية تستفيد من نتائج الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي في إبداع وابتكار الطرق والعمليات التمويلية التي

تضمن لهذه المصارف التميز في تقديم أدواتها المالية، وتحقق لها التميز على المصارف التقليدية

إن توافر أدوات استثمارية إسلامية في ظل نظام مصرفي منفتح يهيء قيام سوق مالية إسلامية منظمة ومتطورة شرط توافر جهود أكثر من دولة معينة (تقسيم الأدوار والمهام في ما بينها) في إقامة بنية مؤسسية لها (اتحاد بورصات، أسهم متجانسة، تحرير قيود) تجعل المستثمر العادي أكثر إماما بمزايا التعامل وفق صيغ التمويل الإسلامي وأدواته

وبما أن هذه السوق الإسلامية لا تعمل إلا في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية وتنضبط في كل تعاملاتها وفي كل أدواتها بالشريعة الإسلامية، وهذا ما يميزها عن مثيلاتها من الأسواق المالية العالمية. ولذلك فإن كل الأدوات المالية المستخدمة في الأسواق المالية العالمية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية يمكن استخدامها في السوق المالية الإسلامية، كالأسهم مع ضوابط معينة، أو السلع الدولية كالحديد أو النفط، أو الذهب والأحجار الكريمة مثلا. كما تتعامل هذه السوق المنشودة في البدائل الشرعية للأدوات المالية المستخدمة في الأسواق المالية كالبدائل الشرعية عن السندات مثل الصكوك الإسلامية أو بدائل شرعية عن المشتقات المالية الدولية. وعلى العموم فيجب أن تنضبط هذه الأدوات بالضوابط الشرعية، وأن تكون الشركات النشطة في السوق المالية شركات لا تتعامل بالخمير والخنزير ولا تتعامل بالغش والتدليس وكل ما هو محرم ومضر بالصحة كالتبغ مثلا أو غير ذلك مما يحرمه الإسلام. وفيما يلي بيان أهم هذه الأدوات الإسلامية:

• أدوات المشاركة: أي سندات المشاركة المستمرة والمتناقصة حيث يقوم المتعاملين بإبرام عقد مشاركة تتمثل في سندات يمثل كل سند حصة أو سهم مشاركة في رأس مال مشروع , ويتم تعيين هيئة لإدارة المشاركة بحسب شروط نشرة الإصدار مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط الشرعية لعقد المشاركة , ويتم تداول هذه الحصص في السوق المالي الإسلامي وتحديد نوع المشاركة إذا كانت مستمرة أو متناقصة , وذلك لقاء عائد فعلى حقيقي حسب نتيجة المشروع من ربح أو خسارة .

• أدوات البيوع (المرابحة والسلم والاستصناع) .

حيث تقوم جهة معينة في السوق المالي بإصدار سندات بيوع يمثل كل سند حصة في رأس مال المشروع لتمويل السلع والبضائع الحالة كما في المرابحة والمؤجلة كما في السلم والاستصناع وذلك لقاء عمولة لهذه الجهة وتتولى هذه الجهة متابعة المستحقات وتوزيع الأرباح الفعلية لأصحاب السندات أو الأسهم .

• أدوات المنافع : وهي سندات الإجارة التي تقوم على أساس عقد الإجارة المعروف في الفقه الإسلامي حيث تقوم جهة معينة تملك عقارات مؤجرة تدر دخلاً بشكل منتظم بإصدار سندات إجارة للتداول بين المتعاملين ويمثل كل سند حصة في ملكية العقار يستحق حامله بحسب نصيبه في هذا العقار جزء من الإيراد المتحقق , أو تقوم جهة معينة بشراء أصول ثابتة مثل معدات أو سيارات وتقوم بإصدار

سندات تمثل في مجموعها رأس مال هذه الأصول وتقوم بإدارتها من تأجير وصيانة وتأمين لقاء عمولة , ومن ثم تحويل صافي المتحقق لحاملي السندات أو الأسهم .

بالإضافة إلى إمكانية إيجاد بدائل شرعية لأدوات تقليدية أخرى فكما اعتبرت الصكوك بأنواعها المختلفة بدائل شرعية للسندات، فيمكن اعتبار عقد الجعالة والسلم كبديل شرعية لبيع الاختيارات وعقد الاستصناع كبديل شرعي لعقود المستقبلات، ويمكن اصدار بطاقات ائتمانية إسلامية يتم تداولها في السوق كبديل لبطاقات الائتمان، ويمكن كذلك إيجاد مؤشر إسلامي مقبول كبديل شرعي للتعامل بمؤشرات البورصة العالمية ، بالإضافة إلى إمكانية التعامل في أسواق العملات والصرف الأجنبي حسب الضوابط الشرعية للصرف والبيع العاجل

وهكذا يتضح ان السوق المالي الإسلامي يتميز عن السوق المالي التقليدي بوفرة الاوراق المالية وتنوعها، فهي غير مقتصرة على الأسهم والسندات فقط ، وإنما على أنواع عدة فضلا عن أن الأوراق المالية فيه تعبر عن أموال مستثمرة في اقتصاد حقيقي

الشروط والضوابط الشرعية للأدوات المالية الإسلامية

إذا ما اتضحت أهمية إقامة سوق مالية إسلامية بأقسامها المختلفة، فإن ذلك لن يتحقق بمجرد اصدار قرار بإنشاء سوق مالية إسلامية؛ وإنما يجب تحقيق متطلبات النجاح متمثلة باستيفاء عدة أنواع من الشروط الأساسية

الواجب توفرها ليس فقط في السوق المالي الإسلامي، وإنما في الأصول والأدوات والأوراق المالية المتداولة في السوق وبما يراعي خصوصية هذه السوق، فليس كل أصل مالي، أو أداة، أو ورقة مالية صالحة للتعامل بها في السوق المالية الإسلامية ابتداءً؛ بل الواجب التحقق من كونها أدوات ملكية حقيقية، لا غش فيها، ولا خداع، تمثل قيمة عادلة، وهذه الأهداف لا تتحقق إلا بتوفر مجموعة من الشروط الكفيلة بنجاح السوق المالية الإسلامية بما يحقق المصادقية الشرعية، والربحية الاقتصادية، والكفاءة المهنية والفنية. ومن ثم، فإن هذه الشروط يجب الوفاء بها من قبل الجهة المصدرة كالشركات مثلاً، ومراعاة تحققها في الأدوات ذاتها. ويمكن بيان أهم الشروط والضوابط فيما يتم تداوله من أدوات تابعة لها على النحو التالي

1- الإباحة الشرعية : أي أن تكون الأدوات المالية في السوق المالية الإسلامية (أسهم، صكوك، أدونات، سلع إذا كانت بورصة سلع، إلى غير ذلك) متوافقة مع الشريعة الإسلامية إصداراً وتداولاً.

2- خلو التعاملات من الربا الذي حرّمته الشريعة : إذ لم يبلغ من تغليظ أمر أراد الإسلام إبطاله ما بلغ من تغليظ الربا لما فيه من أكل لأموال الناس بالباطل وما يسببه من أضرار جسيمة ومدمرة للمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وهو سبب رئيسي لحدوث الأزمات والفساد المالي والإداري على مستوى محلي ودولي وأحد الأسباب الرئيسية لظاهرة التضخم، ويعرف الربا في الشرع على أنه "الزيادة في أشياء مخصوصة وهو محرم بالكتاب والسنة والإجماع. ويشترط

لخلو السوق المالية الإسلامية من الربا أن تتم عقود المبادلات أو أسواق العملات وفقا للأحكام والضوابط الشرعية المتعلقة بأحكام الصرف وأحكام القبض، بحيث تتم خالية من كل أنواع الربا وعلى هيئات الرقابة الشرعية التدقيق للتأكد من خلوها من الربا كأن يتم التقابض قبل تفرق العاقدين سواء أكان القبض حقيقيا أو حكما، وأن يتم التماثل في البديلين اللذين هما من جنس واحد ولو كان أحدهما عملة ورقية والآخر عملة معدنية.

3- موافقة الغرض من الأداة المالية وطريقة استغلالها واستثمارها مع الشريعة الإسلامية: وذلك من خلال تحديد الأغراض المسموح إصدار الأدوات المالية لأجلها، وتحديد مواصفات الغرض التي هي جزء من الشروط الشرعية، كأن يكون الغرض مباحا، وأن ينتج الغرض قيمة مضافة، وبالتالي لا تقبل السوق المالية الإسلامية إصدار صكوك وأدوات مالية لتغطية أغراض اقتصادية أو استثمارية غير محتاج لها أو غير مناسبة للوضع الحالي أو للمرحلة الاقتصادية الحالية، فإذا كانت مثلا دولة ما تمر بأزمة اقتصادية، فينبغي أن لا تقبل السوق إصدار صكوك لتمويل استيراد منتجات استهلاكية كمالية ليست ذات قيمة، في حين أن الدولة محتاجة لدعم قطاع الصناعة والقطاع العقاري وما إلى ذلك، لأن الغرض قد يتغير في لحظة معينة، ففي دولة اقتصادية منتعشة وقوية لا مانع من استيراد المسليات والمرفهات وما إلى ذلك، لكن في ظل دولة اقتصادية لها مشكلة في دفع الرواتب لا

نصدر أدوات مالية وصكوك تغطي هذا القطاع الكمالي، وهنا يأتي دور تحقيق الكفاءة الاقتصادية، لأنه يجب تخصيص الموارد للأكفأ.

4- يشترط في إصدار الأدوات المالية أن لا تكون لها خصائص مالية تؤدي إلى ضمان رأس المال أو ضمان قدر من الربح أو تقديمها عند التصفية أو عند توزيع الأرباح.

5- تحديد الأدوات المالية الإسلامية المرخص إصدارها (الأسهم الجائزة شرعا، الصكوك الإسلامية، وحدات الصناديق الاستثمارية)، تحت إشراف هيئات رقابية إشرافية شرعية.

6- تحديد معيار كفاية رأس المال لتصكيك الصكوك والاستثمارات العقارية، وللأدوات المالية التي يكون لها جانب إئتماني. بحيث تقوم الجهات المالية الإشرافية بتحديدده، وتقوم الجهات المصدرة بتطبيقه، فيجب الاتفاق على النسبة التي لا يجب أن تتجاوزها نسبة السيولة النقدية عن الأصول الحقيقية، إذ ينبغي تحديد نسب معينة وينبغي أن يخصص لكل قطاع نسبة خاصة به مراعاة إلى أن بعض المؤسسات المالية والجهات المصدرة لأدوات المالية يكون تعاملها بالنقود أكثر كالمصارف الإسلامية، وبعضها بالحقوق غير الملموسة أكثر كالأسماء التجارية.

7- أن يتم اعتماد القيمة العادلة أساسا لإصدار الأدوات والأوراق المالية؛ خاصة عند إصدار الأسهم الجديدة لزيادة رأس مال الشركة بحيث يأخذ

بالاعتبار القيمة العادلة للأسهم القديمة، والقيمة السوقية سواء بعلاوة إصدار أو حسم إصدار مع الحرص على كون النسبة مقدرة تقديرا مناسباً.

8- أن يتم مراعاة خصوصية الأدوات المالية إصداراً وتداولاً، وذلك لاحتمال إمكانية كون الإصدار والتداول متعلق بالنقود والديون، أو الذهب والفضة، فكل منها أحكامها الخاصة. فإن كانت موجودات الأدوات المالية نقوداً محضة يجب مراعاة أحكام الصرف عند تداولها، وإن كانت موجوداتها ديوناً محضة، فيجب مراعاة أحكام بيع الديون عند تداولها.

9- عدم تداول الأدوات المالية إلا إذا كانت تمثل ملكية حقيقية للأصول المالية المعبرة عنها.

10- أن يتم تداول الأدوات المالية وفق قواعد أساليب الاستثمار والتمويل الإسلامي، وبما يقلل المخاطر الناشئة عن المعاملات المالية، وبما يمنع المضاربة غير المشروعة (المقامرة)، وهذا في إطار المشتقات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حتى تكون هذه الأدوات أدوات ملكية المقصود منها التحوط وليس المضاربة والمقامرة، بالتالي يمنع إجراء التسويات النقدية لأن فيها إشارة ودلالة على أن المقصود مضاربة قمارية وليس المقصود من المشتقات التحوط ضد المخاطر المعتبرة في الاقتصاد أو التمويل الإسلامي.

11- أن يتم وضع الأسس المنظمة لعمليات التداول للأدوات المالية في السوق الإسلامية من قبل المخول لهم بالتعامل بأنماط البيوع القصيرة كالبيع على المكشوف، أو الأجلة حال وضع صيغ إسلامية تغطي الحاجة للتعامل بهذه الأنماط.

إلا أنه لا يمكن حصر هذه الشروط في النقاط المذكورة أعلاه فقط، بل يمكن أن تضع إدارة السوق المالية الإسلامية ما تراه مناسباً من القيود والشروط مراعاة للصالح العام.

التحديات التي تواجه الأدوات المالية الإسلامية

بما أن الأسواق المالية الإسلامية هي أسواق حديثة العهد، أدى هذا إلى وجود بعض التحديات التي أحاطت بأدواتها المالية. ولذلك كان لا بد من تطوير بل وابتكار أدوات مالية إسلامية جديدة تلبي التحولات الراهنة والمتوقعة في أسواق المال. ومن أهم التحديات التي تواجه الأدوات المالية الإسلامية:

- عجز المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية عن استثمار فائض السيولة بالسرعة المناسبة، حيث أن الأدوات قصيرة الأجل المتوافرة حالياً هي أدوات السوق النقدية، من أدونات خزانة وشهادات إيداع وما في حكمها، وهي أدوات سهلة الاستخدام من الناحية الفنية إلا أنها غير مقبولة شرعاً. فكان لا بد من ابتكار أدوات مالية إسلامية سهلة

التسييل ، بحيث تستطيع المؤسسات المالية الإسلامية الاستعانة بها لمواجهة ظروف السيولة عند احتياجاتها أو عند وجود فائض منها .

- وجوب إيجاد سوق مالية ثانوية للأوراق المالية ذات إطار شرعي ، علما بأن نشاط أي سوق ثانوية يعتمد على نوع وحجم الأدوات المالية المعروضة . فإذا ما كانت السندات ذات الفائدة لا يسمح بتداولها في سوق مالية إسلامية ، فإن الأسهم وحدها لا تصلح لإيجاد سوق نشطة ، وبالتالي يمكن تطوير شهادات الإيجار و صكوك المضاربة والصناديق المفتوحة والمغلقة و صكوك المزارعة ونحوها حتى تشكل مؤشرا معقولا على نجاح السوق الثانوية المنشودة .

- اعتبار الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية ، أن المنتجات المشتقة مثل المبادلات والخيارات والعقود الآجلة غير مقبولة شرعا بوصفها نوعا من المقامرة المحرمة ، ومن المتوقع أن تجري دراسات فقهية متأنية وصولا إلى فهم أعمق لطبيعة وآلية هذه الأدوات المالية ، وخاصة التي تتعامل مع المواد الخام والمحاصيل والمعادن .

إن غياب أسواق ثانوية (تستطيع المصارف الإسلامية استخدام فائض سيولتها والحصول على حاجتها من السوق) للأدوات الادخارية والإستثمارية الشرعية (سندات المقارضة مثلا) تسهила لإعادة تسييلها يعوق التوسع في استخدام هذه الأدوات الضرورية في الصيرفة الإسلامية ويقلص أدوارها التنموية. ومازالت إدارات تطوير المنتجات المالية بحاجة إلى مزيد من التخصصية والمهنية مقارنة مع غيرها من الإدارات في مؤسسات

الصناعة التقليدية التي نجدها تولي اهتماما أكبر في هذا الجانب وتنفق مبالغ طائلة لتطوير وابتكار منتجاتها المالية التي تلبي احتياجاتها وتغطي طلب الأسواق

يتضح لنا من خلال عرضنا السابق، أن التحديات التي تواجه الأدوات المالية الإسلامية كبيرة في ظل التحرر الاقتصادي والعولمة، ولذلك كان لابد من الاستفادة من فقه المعاملات الإسلامية لتطوير أدوات مالية إسلامية حديثة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية لتلبي الاحتياجات الفعلية للعملاء والدول على حد سواء ، فالأدوات المالية الإسلامية هي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الإسلامي. وفي الختام ، يتبين لنا أن إن عدم وجود سوق مالي إسلامي فعال يعني عدم وجود أدوات مالية كافية ومناسبة ، حيث تعاني المصارف الإسلامية من عدم امتلاكها أدوات مالية تتمتع بما تتمتع به الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية التقليدية من قدرة على تحويل استحقاقات موارد الأموال القصيرة الأجل إلى استثمارات وتمويل أطول أجلا ، مع الاحتفاظ بإمكانية تسهيل هذه الاستثمارات وقت الحاجة، مع تحقيق قدر معقول من الأرباح والضمان، كما أن المصارف الإسلامية في الوقت نفسه لا تمتلك أدوات تمكنها من استقطاب موارد أموال ذات آجال طويلة كشهادات الإيداع لكي تتمكن من استثمارها في استثمارات طويلة الأجل.

إن واقع السوق المالية الإسلامية يشير إلى وجود أسواق مالية فعلية لها قوانينها وأنشطتها واتفاقياتها مثل سوق دبي للأسهم الإسلامية والسوق المالية الإسلامية العالمية في البحرين وماليزيا ، وهناك توسع كبير في عدد

المؤسسات المالية الإسلامية المختلفة سواء أكانت مصارف أم صناديق استثمار وغير ذلك. ويجب أن يتم تأسيس هذه الأسواق على أساس الشرع منضبطة بأحكامه ، وأن يحكمها القانون، وأن تكون لكل سوق هيئة رقابة شرعية تراقب أعمال السوق ، وأن تكون كل الأدوات المالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

آثار اتفاقية بازل II على البنوك الإسلامية : لها مجموعة من الآثار السلبية والإيجابية وهي:

الانعكاسات السلبية: تعتبر اتفاقية بازل II تحد كبير للبنوك الإسلامية وذلك راجع لـ

أ- صغر حجم رؤوس أموالها ومحدودية نشاطها.

ب- انخفاض ربحية البنك نتيجة احتجاز نسب أكبر منها، مما يضر بمصلحة المودعين المستثمرين.

ت- وقوع أغلبها في الدول النامية ذات المخاطر المرتفعة، مما يحول دون انتقال رؤوس الأموال الخارجية إليها، كما يصعب عليها الحصول على التمويل الخارجي.

ث- أغلب البنوك الإسلامية تفتقر للإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتحديد مخاطرها.

ج- تزيد من السيولة غير الموظفة على مستوى البنوك الإسلامية، مما يؤثر سلبا على استخداماتها.

ح- عدم إلزامية الصيغة المعدة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ما يؤدي إلى اختلاف طريقة حسابها من بنك إلى آخر بالشكل الذي يؤثر على مصداقية النسب المحسوبة.

خ- تعزز دور السلطات الرقابية على البنوك الإسلامية، مما قد يخلق لها مشاكل مع بنوكها المركزية، خاصة في ظل عدم وضوح هذه العلاقة في أغلب الدول .

الانعكاسات الايجابية: تتمثل أهم ايجابيات هذه الاتفاقية على البنوك الإسلامية في:

أ- دفعها إلى بذل جهود إضافية للالتزام بها، و منه تحسين الجوانب الفنية، وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بها.

ب- تؤمن لها حماية أفضل من الخسائر أو أية تأثيرات سلبية لنقص السيولة.

ت- تمكنها من تعزيز قدراتها التنافسية.

ث- تعطيها حرية أكبر في تحديد المخاطر المتنوعة التي تواجهها.

والله الموفق